التهرب من دفع ذلك بسبب عدم وضوح الوضع السياسي بشكل عام في فلسطين.

ومن هنا، نرى ان القدرة على اثبات الملكية وتأكيدها، وفق ما نصت عليه مواد القانون، لم تكن متوفرة لدى الكثير من الفلاحين، عدا عن ان مالكي الارض، في احيان كثيرة، لا يستطيعون مواصلة ادعاء ملكيتهم نظراً لما يكلفه ذلك من نفقات ضرائبية وغيرها، ليس في مقدورهم توفيرها.

وبسبب هذا القانون، انتقلت مساحات واسعة من الارض من ملكية الفلاحين الى ملكية الدولة، التي نقلتها، بدورها، الى المستوطنين الصهيونيين بصيغ مختلفة.

قانون نزع الملكية

اصدرت حكومة الانتداب هذا القانون كمخرج قانوني لمجموع الاجراءات التي ستقوم بها من نزع ملكية الاراضي اللازمة لمشاريع الامتيازات المنجمية والكهربائية والمائية وغيرها التي قدمتها للشركات الاستثمارية الصهيونية. وبعد مزيد من الدرس والتمحيص له، ارتأت تعديله، ثم نشرت نصوصه النهائية «في العدد ١٦٦ من الوقائع الفلسطينية، في تموز (يوليو) ١٩٢٦ واصبح نافذ المفعول في ١٩٢٦/٨/١. وبموجبه استولت الحكومة البريطانية على اية اراض لازمة للاستيطان اليهودي... كما نزعت ملكية الكثير من الاراضي العربية بحجة المشاريع العمومية»[١٥].

وقد منح هذا القانون المنشئين، سواء كانوا الحكومة او أي مجلس بلدي او محلي او اية سلطة محلية اخرى وكذلك اي شخص يقوم، او هو على وشك القيام، بمشروع يشهد له المندوب السامي فيه بأن المراد من هذا المشروع هو المنفعة العامة، وكذلك كل مشروع منحه المندوب السامي امتيازاً، حق نزع ملكية الارض المعرفة في هذا القانون من اجل مقاصد هذا الامتياز.

كما حدد القانون تفسير كلمة الارض الواردة فيه، بانها كل نوع من الاراضي، وكل بناية او شجرة او اي شيء آخر ثابت في الارض، وكذلك كل قسم من بحر او شاطيء او نهر، وكل حق مرفق في اية ارض او مياه او عليها.

واجاز القانون لاصحاب الامتياز التفاوض لاستملاك أي ارض يحتاجون اليها لبناء مشروعهم، وان على اصحاب الارض المنوي نزعها، الموافقة، خلال اسبوعين من اعلامهم عن النية في ذلك، على التنازل عن ارضهم وتقدير خسائرهم ونوع حقوقهم في الارض المنوي نزعها. واذا ما رفضوا ذلك، فان اللجنة التي يحددها القانون للبت في مثل هذه الحالات، تقوم مقام اصحاب الارض من اجل تقدير الخسائر وتعيين مبلغ التعويض، كما اشارت المواد ٣ و ٥ و ٧ من القانون.

وبموجب القانون، أعطت السلطة للمنشئين حق بيع الاراضي التي تؤول الى ملكيتهم بموجبه، لمن يرغبون عندما تزول حاجتهم اليها. وقد شمل هذا القانون جميع الاراضي، «ولم تسلم اراضي الاوقاف الاسلامية منه»[١٦]. كما تمت السيطرة بموجبه على مساحة واسعة من اراضي اوقاف اخوية القبر المقدس التي بلغت ٢٢ الف دونم، وكانت مملوكة من قبل الكنيسة الارثوذكسية، بحجة سداد ديون كانت قد تراكمت عليها ابان الحرب.

وبرغم ان الكنيسة طالبت بوقف البيع وابدت استعدادها لتسديد تلك الديون، الا ان بريطانيا رفضت ذلك.

وبموجب هذا القانون، ايضاً، قدمت بريطانيا ٧٥ الف دونم لليهوديين نوفومسكي وطولوخ نيابة عن شركة البوتاس. كما أجرتهما، باجر رمزي جدا، مساحة ٦٤ الف دونم من الاراضي